أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبى فى القطـــاع المصرفـــى المصـــرى

(دراسة تطبيقية)

The Impact of The Characteristics of the Board of Directors on the Level of Accounting Conservatism in the Egyptian Banking Sector

(an Empirical Study)

أستـاذ دكـتـور
ياسر محمد عبدالعزيز سمرة
أستـاذ المحاسبة والمراجعة
رئيس قسم المحاسبـة
كلية التجارة - جامعة دمياط

دكـتـور
هانى محمد عزيز زكى الزهـار
مدرس المحاسبـة والمراجعـة
كلية التجارة - جامعة دمياط

الـبـاحـثـة
آيــه حمــاده أحمد رزق
كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بالتطبيق على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذج لقياس هذا الأثر حيث يحتوى النموذج على التحفظ المحاسبي كمتغير تابع ، وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة ، استقلالية مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي) كمتغيرات مستقلة بالإضافة الى المتغيرات الضابطة والتي تؤثر على هذه العلاقة أيضاً .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، حيث توصلت إلى وجود عكسية معنوية بين بين كل من حجم مجلس الادارة والفصل بين رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي وبين مستوى التحفظ المحاسبي ، بينما توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

Abstract :

This study aims to investigate the effect of each of the characteristics of the Board of Directors on the level of the accounting conservatism on the financial reports of the companies listed on the Egyptian Stock Exchange market during the period of 2012 to 2016, to achieve this objective the study relied on establishing model to measure this effect, which contained the accounting conservatism as the dependent variable and the variables related to the characteristics of the Board of Directors (the size of the Board of Directors, the independence of the Board of Directors, and the separation between the chairman of the board of director and chief executive officer) as independent variables as well as some other control variables affecting this relationship.

مشكلة البحث :

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات المنشأة ونموها (محمد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠٣) ، وفي ضوء انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية والبنوك والكيانات الاقتصادية، والتي أثرت سلباً على الانجازات الاقتصادية التي حققتها العديد من الاقتصاديات العالمية، كان من الضروري البحث عن أسباب تلك الأزمة، وهنا ظهرت الضرورة الملحة للتعامل مع مبادئ وآليات حوكمة الشركات لتفعيلها ومعالجة أوجه القصور فيها، باعتبارها إحدى الأدوات والركائز الأساسية للخروج من تلك الأزمة المالية وتجنب الآثار السلبية الناتجة عنها ، والحفاظ على ثقة الجمهور وضمان حسن سير العمل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, P. 12 ؛ غنيمي ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣٧) .

ولقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة وما ينتج عنه من مشاكل الوكالة إلى أن أصحاب المصالح قاموا بالبحث عن أدوات وآليات رقابية لجعل الإدارة تعمل وفقاً لمصالحهم وتحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة (Parthasarathy, 2010, P.1) ، ولقد وجد أن آليات حوكمة الشركات وخاصة آلية مجلس الادارة تساعد في التقليل من مشاكل الوكالة وذلك بسبب أن مجلس الادارة يلعب دوراً هاماً في مراقبة سلوك الادارة وفي عمل توافق في المصالح بين المساهمين وادارة المنشأة، وتساعد أيضا في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وهي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف دون الأطراف الأخرى (Lara, et al., 2009, P.164) ، والجدير بالذكر أن هذه المشاكل تتعرض لها جميع القطاعات الموجودة في الاقتصاد ولكن يتعرض لها القطاع المصرفي أكثر من القطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن التوصل إلى جودة أصول المنشآت الصناعية في حين لا يمكن معرفة مدى جودة القروض المصرفية بسهولة (Leventis, et al., 2013, P.265) .

وانطلاقاً مما سبق بدأت العديد من المنظمات والمؤسسات الاهتمام بتفعيل آليات حوكمة الشركات في البنوك ويُعرف بنك التسويات الدولية- التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية - الحوكمة في المصارف بأنها " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والادارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين " ، وأكدت هذه المنظمات على أن آليات حوكمة الشركات الفعالة ضرورية لتحقيق ثقة الجمهور في النظام المصرفي (Basel Committee on Banking Supervision, 2010, P.12-13) ، ونرى مما سبق أهمية آلية مجلس الادارة في تطبيق حوكمة الشركات .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تستغل الإدارة المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية في تحقيق أهدافها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذات العلاقة، فقد تطبق الإدارة سياسات محاسبية غير متحفظة للتلاعب في الأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن الملاك وغيرهم، وعلى الرغم من أن حوكمة الشركات تعد رد فعل تنظيمي تجاه فصل الملكية عن الادارة إلا أن الباحثين يرون أن أحد الأسباب الهامة في وجود التحفظ المحاسبي في المعايير المحاسبية هو أن التحفظ المحاسبي وسيلة ضمان ضد السلوك الانتهازي للمديرين (Parthasarathy, 2010, P. 1-2) .

فعُرف (Watts, 2003-a, P. 208) التحفظ المحاسبي على أن يتبنى المحاسب عند إعداده للقوائم المالية نظرة تشاؤمية، حيث يقوم بالاعتراف بالخسائر المتوقعة ولكنه يؤجل الاعتراف بالأرباح المتوقعة حتى تتحقق فعلاً ، كما أكدت دراسة (Lara et al., 2009, P. 164) على أن التحفظ المحاسبي ينتج عنه أرقام محاسبية تستخدم في التعاقدات لتخفف من تكاليف الوكالة، ولقد أشارت دراسة (Lafond and Watts, 2008, P. 450) إلى أن التحفظ يقلل من تكاليف الوكالة عن طريق تقييد دوافع المديرين للتلاعب بالتقارير المالية .

كما أكدت دراسة (Leventis et al., 2013, P. 267) على أهمية التحفظ المحاسبي بالنسبة للبنوك حيث أن البنوك تكون أكثر تعقيدا وغموضا عن القطاعات الاخرى فكثير من البنوك المركزية تطلب من البنوك استخدام التحفظ المحاسبي وذلك عن طريق زيادة مخصصات خسائر قروض العملاء وذلك في فترة انتعاش الاقتصاد، والجدير بالذكر أيضاً أن دراسة (Ditchkus, 2006, P. 3) استخدمت مخصصات خسائر قروض العملاء للتعبير عن تحفظ الادارة حيث أوضحت الدراسة أن فشل البنوك يرجع الى المبالغة في خسائر القروض أو عدم قدرة الادارة على التحكم في المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض، فالتحفظ المحاسبي في البنوك يوضح سرعة الادارة في الاستجابة الى تدهور جودة القروض وتُبطئ الاستجابة الي تحسين جودة القروض .

يتضح مما سبق أن كلاً من آلية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي يساهمان وبشكل كبير في حل مشاكل الوكالة خاصة في البنوك ، وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة البحث في مجموعة التساؤلات التالية :

١. ما مدى التباين بين البنوك من حيث مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بها ؟
٢. ما مدى وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة واستخدام سياسات محاسبية متحفظة أو غير متحفظة في القوائم المالية للبنوك في مصر ؟

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في أثر خصائص مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على البنوك المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية .

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الهدفان الفرعيان التاليان :

١. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن البنوك المسجلة في البورصة المصرية .
٢. توضيح أثر خصائص مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المسجلة في البورصة المصرية .

فروض البحث :

لتحقيق أهداف البحث ستقوم الباحثة باختبار فروض الدراسة المتمثلة في :

الفرض الأول :

- $H_{0.1}$: لا يوجد مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

الفرض الثانى :

- $H_{0.2}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى .

ومن هذا الفرض يتم صياغة مجموعة الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول $H_{0.2.1}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

الفرض الفرعي الثاني $H_{0.2.2}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

الفرض الفرعي الثالث $H_{0.2.3}$: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ثنائية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي.

أهمية البحث :

تنبع الأهمية العلمية والعملية للبحث من كونه يتناول بالدراسة والتطبيق أثر خصائص مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك كما يلي :

الأهمية العلمية :

تتبلور الأهمية العلمية للبحث في حداثة الموضوع وندرة الدراسات التي تناولت قياس التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي (البنوك) وكذلك قلة الدراسات التي تناولت دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الادارة والتحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص .

الأهمية العملية :

ترجع الأهمية العملية للبحث إلى ما يلي :

١. قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن البنوك المسجلة في البورصة المصرية .
٢. توضيح أثر خصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في البنوك المسجلة في البورصة المصرية .

ويمكن تناول هذا البحث من خلال الموضوعات الرئيسية التالية :

- مفهوم التحفظ المحاسبي والآراء المؤيدة والمعارضة له وأهمية دراسته في القوائم المالية للبنوك .
- خصائص مجلس الادارة وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي والدراسات السابقة التي تعرضت لهذه العلاقة .
- الدراسة التطبيقية .
- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية .

مفهوم التحفظ المحاسبي :

يعتبر التحفظ المحاسبي مجالاً واسعا للجدل في علم المحاسبة حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ حيث تباينت اتجاهات وضع مفهوم محدد له، على الرغم من تأثيره البالغ على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة المحاسبية الفعلية عند إعداد القوائم المالية (Lin and Chen, 1999, P. 517) . ويتلخص مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل عام في الأدب المحاسبي من خلال تعريف (Bliss, 1924) والذي يعتبر التعريف الأكثر شيوعاً والمستشهد به بصورة عامة وهو عدم توقع أي أرباح وتوقع كافة الخسائر المحتملة (Basu, 2009, P. 6) .

وعلى مستوى الهيئات المهنية المعنية بوضع المعايير المحاسبية، هناك تعريفات مماثلة للتحفظ المحاسبي ، على سبيل المثال أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (Financial Accounting Standards Board, 1980, P. 24) في الفقرة

رقم (٩٥) إلى التحفظ المحاسبي على أنه "رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد والذي يضمن ان تأخذ في الاعتبار وبشكل كافي كافة المخاطر المحتملة وعناصر عدم التأكد المحيطة بالأعمال التي تقوم بها المنشأة . فإذا كانت هناك قيمتان مقدرتان لمبلغ سيتم سداده أو تحصيله في المستقبل ، فإن التحفظ يقضي بأن يتم أخذ القيمة الأقل تفاؤلاً في كافة الأحوال " .

كما أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board, 2015, P. 29) في مشروع عمل أطار مفاهيمي للتقرير المالي إلى التحفظ باستخدام مصطلح الحيطة والحذر Prudence بأنه " تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في الأصول والدخل ولا يتم تقليل الالتزامات والمصروفات ولا يجب استخدام هذا المصطلح في تكوين احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها " .

وإلى جانب تعريف التحفظ المحاسبي من جانب هيئات وضع المعايير، توجد العديد من الدراسات التي حاولت وضع تعريف للتحفظ المحاسبي وسوف تقوم الباحثة بعرض بعض هذه التعريفات التي تحقق أهداف البحث .

فلقد قام (Base, 1997, P. 4) بتعريف التحفظ بأنه "ميل المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة كمكاسب أكبر من مستوى التحقق للاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر ، أي هناك اعتراف مبكر بالأنباء السيئة في الأرباح بالمقارنة بالأنباء الجيدة .

وقد اعتبر (Givoly and Hayn, 2000, P. 292) أن التعريف الأكثر وصفا للتحفظ المحاسبي أنه طريقة للاختيار بين السياسات المحاسبية والتي تؤدي الى تدنية الأرباح التراكمية المعلنة من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات، والاعتراف المبكر بالمصروفات، والتقييم المنخفض للأصول، والتقييم المرتفع للالتزامات .

وقد استخلص (راشد ، ٢٠١٠، ص. ١٢) من خلال استقراء محاولات الدراسات السابقة لتعريف التحفظ أن التحفظ المحاسبي يعد بمثابة مدخل أو توجه واجب على المحاسبين اتباعه عند اعداد القوائم المالية كي ينعكس تأثير حالات عدم التأكد الملازمة لمزاولة المنشأة للنشاط الاقتصادي على المحتوى الاعلامي للقوائم المالية، بما يحقق عدم الافصاح عن قيم مبالغ فيها للأصول والدخل أو قيم متدنية للالتزامات والمصروفات في ظل عدم التأكد، بشرط ألا يترتب على التحفظ تعمد الافصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم مبالغ فيها للالتزامات والمصروفات .

وتستخلص الباحثة مما سبق أنه لا يوجد صياغة موحدة لتعريف محدد متفق عليه للتحفظ المحاسبي في كلاً من هيئات وضع المعايير والدراسات الأكاديمية. إلا أن الباحثة ترى أن التعريفات السابقة متفقة في المضمون وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو عند إعداد القوائم المالية يجب الأخذ في الاعتبار الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات حيث يتم اختيار القيم المتدنية للأصول والإيرادات، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات وذلك في ظل ظروف عدم التأكد .

الآراء المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي:

توجد آراء مختلفة نحو تأييد ومعارضة التحفظ المحاسبي، فعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبي يعتبر سمة هامة للنظام المحاسبي في الشركات وتوجد دوافع عديدة لممارسته ، إلا أنه قد لقى معارضة وانتقادات صريحة من الأكاديميين ، تتمثل في النقاط التالية (Lee, 2011, P. 20-21 ؛ Bandyopadhyay, et al., 2010, P. 415؛ عبدالرحمن، ٢٠١٢، ص ٨؛ محمد ، ٢٠١٤، ص ٢٧-٢٨) :

- تعارض التحفظ المحاسبي مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، أدى إلى أن أصبحت الأرباح المحاسبية أكثر تقلباً وأقل استمرارية وترتب عليه صعوبة في إجراء المقارنات، وقد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض ربح الفترة الحالية وتكوين احتياطيات مستترة من خلال تطبيق مقابلة الإيراد الحالي مع مصروفات لفترات مقبلة، مما يترتب عليه تخفيض قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والذي يؤدي إلى انخفاض في منفعة الأرباح المحاسبية .
- يتناقض مفهوم التحفظ المحاسبي مع فرض الدورية في المحاسبة فهو ينقص أرباح جيل من المساهمين في دورة محاسبية محددة لصالح غيرهم في الدورات المستقبلية، كما يتعارض مع هدف ضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات الملاءمة التي قد تكون مفيدة في اتخاذ القرارات .
- قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه أرقام القوائم المالية من خلال تحيزها والذي يترتب عليه عدم كفاءة عملية اتخاذ القرار، وعدم قدرة المحللين الماليين على تفسير هذه الأرقام .
- قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض المرونة المالية للمنشأة وإمكانية حصولها على التمويل، حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض صافي الأصول في قائمة المركز المالي وسرعة الاعتراف بالخسائر المتوقعة في قائمة الدخل، وبالتالي إظهار نسب مالية دفترية للمنشأة منخفضة مقارنة بالقيمة الاقتصادية الحقيقية لها والذي يضعف من قوة المركز المالي للمنشأة ويخفض من قدرتها على الحصول على رأس المال .

وعلى الرغم من ذلك ، فإنه يمكن الرد على هذه الانتقادات في النقاط التالية (أبوبكر ، ٢٠١١، ص ١٥-١٦) :

- يساعد المنظور التشاؤمي للتحفظ في عمل توازن مع تفاؤل الإدارة المتمثل في تقييم الأصول بأعلى من قيمتها الحقيقية والذي قد يكون مبالغ فيه مما يؤدي إلى حدوث أزمات .
- إذا كان التحفظ المحاسبي يؤدي إلى عمل قوائم مالية غير معبرة بصدق عن المركز الحقيقي للمنشأة، فإن اتفاق المحاسبين على اتباعها يقلل من التعارض مع مبدأ الإفصاح ، لأنه أصبح معروف للجميع أنه تم ممارسة التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية يأخذوا في الاعتبار تأثير التحفظ عند اتخاذ القرارات .
- أن المخاطر الناتجة عن انخفاض تقييم الدخل عن حقيقته نتيجة لتطبيق التحفظ أقل من المخاطر الناتجة عن المبالغة في هذا التقييم ، وإن كان من الأفضل تقييم هذا الدخل بشكل دقيق وفقاً لأسس موضوعية وبدون مبالغة أو تقليل .
- هناك فرق كبير بين الحكم والرأي كما في حالة التقدير وعدم التأكد ، وبين التحيز والمحاباة وإخفاء الحقيقة ، والدليل على ذلك أن حساب أقساط الاهلاك والمخصصات يخضع للتقدير، ولكن المبالغة عند حسابها ، أو إنشاء مخصصات لا داعي لها فإن ذلك يعد تحيزاً ومحاباة ينتج عنه تشويه للربح .

بالإضافة إلى ذلك يرى مؤيدي التحفظ المحاسبي أن ممارسات التحفظ المحاسبي قد زادت في الآونة الأخيرة ، ويرجعون ذلك إلى دوره في تخفيف مشاكل الوكالة بين الأطراف ذوي المصالح المتعارضة ذات الصلة بالمنشأة ، وإلى تعدد مزاياه ، والتي تتضح في النقاط التالية (Iatridis, 2011, P. 93 ؛ Hui, et al., 2009, P. 192-207؛ عبد الرحمن، ٢٠١٢، ص. ٦-٧؛ García Lara, et al., 2014, P. 177-178) :

- يؤدي التحفظ المحاسبي الى الاعتراف المبكر بالخسائر مما يمكن من إمداد الأطراف أصحاب المصلحة بالمعلومات التي يمكن التحقق منها عن الخسائر وحالات الفشل المالي وغيرها من الأحداث المالية غير المفضلة والتي تظهرها القوائم المالية، كما تحد هذه الممارسات من قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح، حيث أنه يقلل من قدرة الإدارة على المبالغة في الأداء المالي والحصول على مكافآت مبالغ فيها ومن ثم تحويل ثروة المساهمين للإدارة، وبالتالي يحمي المستثمرين وغيرهم من الأطراف المتعاقدة مع المنشأة من السلوك الانتهازي للإدارة، وهو ما يجعل التحفظ المحاسبي المشروط يعزز من جودة ومنفعة وموثوقية ومصداقية القوائم المالية مما يؤدي في النهاية لثقة المستثمرين فيما تحتوي عليه القوائم المالية من معلومات، كما يؤدي التحفظ المحاسبي إلى معلومات تمتاز بالموضوعية من خلال دوره في الحد من حرية الإدارة في المبالغة في تقييم الأصول والأرباح .
- يكون التحفظ المحاسبي مفيداً في تخفيض مشاكل الوكالة المرتبطة بالقرارات الاستثمارية التي تتخذها الادارة، فإنه في حالة المعرفة المسبقة للمديرين بأنه سيتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة، فستكون الادارة أقل احتمالاً بعمل مشروعات واستثمارات ذات صافي قيمة حالية سالبة، وأكثر احتمالاً للتصرف سريعاً من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن سوء أداء الاستثمارات، وبالتالي يوفر التحفظ المحاسبي لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين إشارات وقتية للتحقيق في وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية .
- يعتبر التحفظ المحاسبي وسيلة لاستمرارية المنشأة، حيث يستخدم المحاسب التحفظ المحاسبي لحماية المنشأة من مخاطر الافلاس التي تنهي حياة المنشأة، ولا تظهر هذه الميزة من خلال الأثر الوقتي للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية ولكن من خلال الأثر التراكمي له على مدار عمر المنشأة، بالإضافة إلى أنه يعتبر أداة لتخفيض تكاليف التقاضي التي قد تتعرض لها المنشأة بسبب اعلان نتائج متفائلة لا تتناسب مع نتائج أعمالها .
- إن الإفصاح الاختياري عن معلومات مالية، مثل تنبؤات الإدارة بالأرباح، يعد من المكونات الهامة لبيئة المعلومات المحيطة بالمنشأة، والتي تلعب دوراً أساسياً في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي قد يؤثر التحفظ المحاسبي على مستوى الإفصاح الاختياري من خلال تأثيره على درجة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة للمنشأة ، وبالتالي فإن تعجيل الاعتراف بالأنباء غير السارة قد يؤثر على دوافع الإدارة للإفصاح عن تنبؤات تتعلق بالأرباح، ولذلك فإن التحفظ المحاسبي يعمل بفاعلية كبديل لتنبؤات الإدارة لتخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال وعدم التأكد المتعلق بالأرباح المستقبلية، وتخفيض احتمال تعرض المنشأة للتقاضي من خلال التقرير الوقتي عن الأنباء غير السارة .

وعلى الجانب الآخر، حاول كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) منع ممارسات التحفظ المحاسبي، ولم يذكر في الإطار المفاهيمي لهما عام ٢٠١٠ التحفظ كخاصية يفضل توافرها في المعلومات المالية، بل بالعكس ركز على الحيادية – والتي تعني عدم التحيز في اختيار أو عرض المعلومات– كمتطلب لتحقيق خاصية التمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية (Financial Accounting Standards Board, 2010, P. 26 & International Accounting Standards Board, 2010, P. 59). إلا أنه في عام ٢٠١٥ قام مجلس معايير

المحاسبة الدولية بإعادة ادراج الحيطة والحذر واعتباره عنصر هام لتحقيق الحيادية (International Accounting Standards Board, 2015, P. 10) .

وترى الباحثة أنه على الرغم من تعرض التحفظ المحاسبي إلى انتقادات إلا أن هناك منافع مترتبة عليه ودوافع ومبررات عديدة لاستمراره ويجب دراسة وتحليل تلك الدوافع وذلك للوصول إلى طرق من شأنها الحد من هذه الانتقادات، ومن الجدير بالذكر أن معارضي التحفظ المحاسبي ينظرون فقط إلى الأثر الوقتي للتحفظ على قائمة الدخل في حين أن استمرار المنشأة يبرر التحفظ المحاسبي، أي يجب النظر إلى التحفظ المحاسبي بمنظور الأثر التراكمي له، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن منافع التحفظ المحاسبي تركز على حماية مستخدمي المعلومات المحاسبية ومحاولة تقديم معلومات موثوق فيها بدرجة كبيرة وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة .

أهمية دراسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للبنوك :

أشارت دراسة (Ditchkus, 2006, P.2) إلى أن البنوك تقوم بقبول الودائع كي تقوم باستخدامها في عمل استثمارات مختلفة، وتعتمد ربحية البنوك على مدى قدرتها على تحقيق أرباح من هذه الاستثمارات أكثر مما تنفقه في التمويل، وتعتبر محافظ القروض بالبنوك من أكبر أوجه الاستثمار بها، وقد تتعرض البنوك لخسائر بسبب انخفاض معدلات الفائدة أو بسبب قبول مستوى مرتفع من مخاطر الائتمان وفقدان القيمة الأصلية لاستثماراتهم ، وتستخدم البنوك مخصصات خسائر القروض كمصروف للاعتراف بالخسائر المحققة من القيمة الأصلية للائتمان والتي تمثل أحد البنود الجوهرية لتحديد دخل الفترة .

كما أشارت دراسة (Ditchkus, et al., P. 450) إلى أن حجم محافظ القروض يمثل حوالي ٦٠% من إجمالي أصول البنوك الأمريكية وتعتبر من أكثر استثمارات البنوك مخاطرة، وأن خسائر القروض الناتجة عن عدم كفاءة نظم إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر من أهم مسببات إفلاس البنوك، فعندما تتأكد البنوك من عدم إمكانية تحصيل القروض وجب عليها أن تستوعب خسائر القروض من خلال المخصص، وإذا تم استنفاذ المخصص يتم تعويض الخسارة من حقوق الملاك، فإذا لم يكن البنك قادراً على تحقيق أرباح لاستعاضة المخصص وأرصدة حقوق الملاك وجب على الحكومة التدخل لحماية مصالح المودعين .

كما أوضحت دراسة (Lim, 2014, P. 262-263) إلى أن البنوك تختلف عن المنشآت الصناعية من حيث أن القوائم المالية للبنوك تتكون بشكل أساسي من القروض والأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة، ولا تتعرض الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة إلى الاعتراف غير المتماثل بالمكاسب والخسائر، حيث يتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة للأصل بنفس سرعة الاعتراف بالانخفاض في هذه القيمة، ومن ناحية أخرى، فهناك عدم تماثل في الاعتراف بخسائر القروض Loan Losses مقابل مكاسب القروض Loan Gains ، كما أشارت الدراسة إلى أنه في ظل تطبيق المعايير المحاسبية والتعليمات التنظيمية، فإن إدارات البنوك تستخدم حكمها المهني في تقدير مخصص خسائر القروض، وقد تستغل إدارات البنوك ذلك الحكم المهني بغرض تمهيد الدخل أو التلاعب في رأس المال أو إرسال المؤشرات المرغوبة لسوق رأس المال، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن البنوك الأكثر حيطة وحذر تستخدم تقديراتها في الاعتراف في الوقت المناسب بمخصصات خسائر القروض، أي أنها تعترف بمخصصات خسائر القروض في حالة وجود أنباء اقتصادية غير سارة أسرع من الاعتراف باسترداد خسائر القروض في حالة الأنباء الاقتصادية السارة، ومن المرجح أن تختلف درجة التحفظ المحاسبي والحذر عند اختيار سياسات محددة بين البنوك وذلك بسبب الاختلافات في حوكمة الشركات وجودة الإدارة .

وفي نفس السياق، تعتبر مخصصات خسائر القروض مصروفات مستحقة تعكس تقدير الإدارة للخسائر المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان لمحفظة القروض، وبالتالي، ينتج عن زيادة رصيد مخصص خسائر القروض انخفاض صافي الدخل وقيمة صافي القروض المصدرة بقائمة المركز المالي. وبسبب ارتفاع مشاكل الوكالة في البنوك والتعرض لمخاطر الائتمان ونظراً للطبيعة الحكمية لمخصص خسائر القروض، تتطلب لجنة البورصة والمبادلات الامريكية على سبيل المثال أن تقوم البنوك بالإفصاح عن معلومات ملحقة عن جودة الائتمان بحيث تشتمل على قيمه الديون غير الجيدة، حيث يعتبر القرض غير جيد إذا مضى ٩٠ يوم دون تحصيل بعد تاريخ استحقاق الفائدة أو أصل القرض، وتقوم البنوك بإعدام القروض عندما يتبين لها عدم إمكانية تحصيلها أو جزء منها اعتماداً على الحكم المهني بشأن المقدرة الائتمانية للمقترض إلى جانب سياسة البنك والأحداث الخارجية (Nichols, et al., 2009, P. 96) .

وتظهر إحدى الدراسات أن مخصصات خسائر القروض تستخدم كأداة لإدارة الأرباح ورأس المال من قبل البنوك المقيدة في البورصة، وذلك ناتج عن حرية البنوك في تقدير مخصص خسائر القروض، وتختلف هذه الرغبة في إدارة الأرباح ورأس المال باختلاف بعض المتغيرات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح ومدى تطبيق المعايير المحاسبية (Leventis, et al., 2011, P. 107-108) .

ومن هذا المنطلق فإن تقدير المصروف السنوي لخسائر القروض هو بمثابة تقدير للفشل المتوقع في تحصيل القروض، وبالتالي تعتبر المحاسبة عن خسائر القروض بما لها من تأثير جوهري على القوائم المالية للبنوك بمثابة انعكاس للعديد من الأنشطة الإدارية المؤثرة على ربحية البنك وما يتعرض له من مخاطر، كما تعتبر بمثابة المؤشر لمدى ميل مديري البنوك نحو تطبيق التحفظ المحاسبي لما تطلبه من تقدير والاعتماد على الحكم المهني .

وبالتالي تخلص الباحثة إلى أهمية توجيه البحث المحاسبي الأكاديمي الى قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالبنوك، وذلك في إطار محاولة اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الادارة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بالقطاع المصرفي، والتي قد تجنبتها الكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال .

خصائص مجلس الادارة وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي

يلعب مجلس الإدارة دوراً هاماً في مراقبة سلوك الادارة وفي عمل توافق في المصالح بين المساهمين وإدارة المنشأة ، حيث يعد مجلس الادارة وكيلاً عن المساهمين لإدارة المنشأة والرقابة على إدارته التنفيذية، ويمتلك أعضاء مجلس الادارة السلطة لتعيين وإقالة ومراقبة الإدارة العليا وكذلك تحديد مكافآتهم، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق قيمة أفضل للمساهمين وحماية رأس المال المستثمر(Jerab, 2011, P. 7) .

وفيما يتعلق بالخصائص الأساسية التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة فإنه يمكن القول بأن هناك خصائص أساسية يجب أن تتوافر في المجلس مما يؤدي إلى تحقيق فاعلية أداء المجلس وهو ما يترتب عليه ممارسة جيدة لحوكمة الشركات وتتمثل في الخصائص التالية :

(أ) استقلال مجلس الإدارة :

من منظور نظرية الوكالة، فإن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يعتبر أمر هام في الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين (Holm and Finn, 2010, P. 35) ، ويشير استقلال مجلس الإدارة بانه الوضع الذي يكون فيه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ليس لهم علاقة بالإدارة التنفيذية للمنشأة (Kikhia, 2014, P. 99) .

وقد أوضح الدليل المصري لحوكمة الشركات أن عضو مجلس الادارة المستقل هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالمنشأة ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة ، تنحصر علاقته بالمنشأة في عضويته بمجلس إدارتها، كما أشار الدليل إلى أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦ ، ص ١٢-١٦ ؛ البنك المركزي المصري ، ٢٠١١، ص ٥) .

كما أشارت أيضاً تعليمات البنك المركزي بشأن حوكمة البنوك إلى أنه يجب تحقيق استقلالية وموضوعية مجلس الإدارة عن طريق تدعيم المجلس بأعضاء غير تنفيذيين مؤهلين وذوي كفاءة وخبرة، ويقصد بالعضو غير التنفيذي عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك (أي ليس موظفاً به) ولا يتقاضى أي أجر من البنك، ويتعين عند تشكيل المجلس تحقيق توازن بين الأعضاء التنفيذيين (لا يقل عددهم عن اثنين) وغير التنفيذيين (وبالذات الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين) حيث يقلل ذلك من احتمالات تركز السلطة، ويجب أن تكون أغلبية المجلس من غير التنفيذيين (البنك المركزي المصرى ، ٢٠١١، ص ٥) .

(ب) عدد أعضاء مجلس الإدارة :

هناك جدل كبير حول تحديد العدد المناسب للمجلس الذي يؤثر على القيام بعمله بفاعلية (Peters and Bagshaw, 2014, P. 108)، ويعد عدد أعضاء المجلس الجانب الرئيسي من عملية صنع القرار الفعال، حيث توجد علاقة غير خطية بين عدد أعضاء المجلس وأداء المنشأة، وكلما كان عدد أعضاء المجلس كبيراً جداً او صغيراً جداً فإن من المحتمل أن يقلل هذا من فاعليته (Alzoubi and Selamat, 2012, P. 25).

كما لم يحدد كلا من تعليمات البنك المركزي والدليل المصري لحوكمة الشركات عدد معين لأعضاء مجلس الإدارة، حيث أشاروا إلى أن يشكل مجلس الإدارة من عدد ملائم من الأعضاء على نحو يمكنه من إنجاز مهامه ووظائفه، وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية ويتم مراعاة مزيج أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو عقيدة (البنك المركزي المصري، ٢٠١١، ص. ٤؛ مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، ص. ١٦) .

(ج) ازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي:

وفقاً لنظرية الوكالة، فإن الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي قد يخفف من تكاليف الوكالة، حيث أن رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عن مراقبة القرارات التي يتخذها المدير التنفيذي والاشراف على عملية تعيين أو تعويض او تقييم أو طرد المدير التنفيذي، ولذلك فإن الجمع بين المهمتين قد يقيد رئيس مجلس الإدارة من القيام بدوره الرقابي بفاعلية وكفاءة، وبالتالي فإن هذا يحصن المدير التنفيذي ويزيد من مشاكل الوكالة ، كما أن ازدواجية المهام قد تقلل من استقلالية المجلس (Grove, et al., 2011, P. 421) .

وقد أشار دليل حوكمة الشركات في مصر إلى أنه يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وإذا تم الجمع بين المنصبين، يتم توضيح أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الالكتروني للمنشاة، وفي هذه الحالة يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية وتقيمه (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦، ص ١٧) .

كما أوضحت تعليمات البنك المركزي أن يجوز عدم الفصل بين المنصبين على أن يتم توضيح ذلك في التقرير السنوي، كما يجوز الفصل بين المنصبين ويتم تحديد

اختصاصات ومسئوليات كل منهما والحصول على موافقة مجلس الإدارة عليه ويوثق كتابياً (البنك المركزي المصري ، ٢٠١١ ، ص ٤) .

(د) عدد اجتماعات مجلس الإدارة :

يعد عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الادارة مؤشراً على تحسين فعالية المجلس، كما تعطي فكرة عن الوقت الذي يقضيه أعضاء مجلس الادارة في مراقبة أداء الادارة التنفيذية، فعندما يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بصورة دورية ، هذا يعني أنهم يقضون المزيد من الوقت لمراقبة الادارة العليا ويبقى على اطلاع مستمر عن الوضع الحالي للمنشأة (حمد ، ٢٠١٦، ص. ٨٤) ، كما تشير احدى الدراسات إلى أن أعمال البنوك المعقدة تتطلب دوراً أكثر نشاطاً لمجلس الادارة (Liang, et al., 2013, P. 2956) .

ويشير دليل حوكمة الشركات المصري الى أن ينعقد مجلس الادارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، وأن يتم الافصاح في التقرير السنوي للمنشأة وتقرير مجلس الادارة عن عدد اجتماعات مجلس الادارة (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦، ص. ١٧) ، كما أشارت تعليمات البنك المركزي بشأن حوكمة البنوك الى أن اجتماعات المجلس تكون مرة على الأقل كل شهرين بناءً على دعوة رئيس المجلس (البنك المركزي المصري ، ٢٠١١ ، ص ٧) .

ومن الجدير بالذكر فإن مجلس الإدارة يعد قمة النظام الرقابي على القرارات في أي منشأة، حيث يقوم بالتصديق على القرارات التنظيمية والتشغيلية وطلب الاستشارات وتوفير الخبرات الخارجية ، كما يقوم بالتحقق من أن المديرين لا يتخذوا قرارات تتعارض مع مصلحة باقي أطراف المنشأة وذلك بقصد تعظيم منفعتهم الخاصة من خلال الفصل بين وظيفة اتخاذ القرارات وتنفيذها، كما يحق لمجلس الإدارة تعيين أو إقالة أفراد الإدارة العليا وكذلك تحديد مكافآتهم بما يضمن حماية رأس المال المستثمر ، ولكي يقوم مجلس الإدارة بتلك المهام فإنه يحتاج إلى معلومات قابلة للتحقق منها، ويعد النظام المحاسبي والتقارير المالية من أهم مصادر تلك المعلومات، ويعتبر التحفظ المحاسبي من أهم سمات النظام المحاسبي التي يمكن أن تساعد مجلس الإدارة على تخفيض التكاليف الناتجة عن مشاكل الوكالة (Jerab, 2011, P.7 ؛ حسين، ٢٠١٣، ص ٩١) .

وكما سبق الإشارة، فلابد من توافر مجموعة من الخصائص والتي تؤدي إلى فاعلية الأداء بالمجلس، وقد ركزت مجموعة من الدراسات (شاهين ، ٢٠١١، ص ص ٤٣٣-٤٣٤ ؛ Yunos, et al., 2013, P.117 ؛ Elshandidy and Hassanein, 2014, P.1092-1094) على دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، حيث وجدت بعض هذه الدراسات أن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين عن الإدارة العليا يؤدي إلى مراقبة أدائهم بشكل فعال، ويحد من درجة التعارض في المصالح بين المديرين والمساهمين، وعلى الجانب الآخر فإن الوظيفة الرئيسية لكل مجلس إدارة مستقل وفعال هو تواجد عملية اتصال قوية ومترابطة بين المدير التنفيذي وباقي أعضاء المجلس، كما توصلت إلى أن نسبة المديرين المستقلين المتواجدين في المجلس تؤثر وبشكل إيجابي على فاعلية الرقابة التي تتم على أداء المديرين والتقارير المالية المرتبطة بهم، وأن زيادة نسبة الأعضاء الخارجيين داخل مجلس الإدارة يعزز فعاليته في الحد من الغش في القوائم المالية، وتقليل التلاعب في الأرباح واستخدام التحفظ المحاسبي، حيث يساعد التحفظ المحاسبي مجلس الإدارة المستقل في تقييد قدرة المديرين على المبالغة في قيم الأرباح وصافي الأصول.

كما تناولت هذه الدراسات أيضاً العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكلاً من عدد أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، حيث

أشارت هذه الدراسات إلى أن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي هام لفعالية المجلس ، حيث أن المجلس الذي يترأس اجتماعاته المدير التنفيذي ويسيطر عليه قد لا يقوم بأداء واجباته بشكل فعال، وذلك بسبب أن المدير التنفيذي سيكون قادراً على التحكم في مقابلات المجلس واختيار بنود جدول الأعمال، ولقد تعارضت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين استقلال رئيس مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي ، ففي الوقت التي توصلت فيه نتائج دراسة (Ahmed and Duellman, 2007, P. 412) إلى أنه لا يوجد ارتباط بين التحفظ المحاسبي من جهة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من جهة أخرى، أشارت نتائج دراسة (مليجي، ٢٠١٤، ص ٢٨٦) إلى أن الفصل بين وظيفتي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة له بعض التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

كما توصلت دراسة (Boussaid, et al., 2015, P. 886) إلى وجود علاقة عكسية بين عدد أعضاء مجلس الادارة ومستوى التحفظ المحاسبي ، في حين توصلت دراسة (مليجي ، ٢٠١٤ ، ص ٢٨٩) إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لعدد أعضاء مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. والشكل رقم (١-١) التالي يوضح العلاقة بين خصائص مجلس الادارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

شكل رقم (١)

العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى

المصدر : إعداد الباحثة .

اهتمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بالعلاقة بين مجلس الادارة كآلية من آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، ولكن توجد ندرة في الدراسات التي قامت بالتطبيق على القطاع المصرفي، ونستعرض في ما يلي ملخص لأهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة:

هدفت دراسة (Lara et al., 2009) **إلى** تقييم العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي وذلك بالتطبيق على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣، واستخدمت الدراسة مقياسين للحوكمة وثلاث مقاييس للتحفظ المحاسبي منها مقياس يعتمد على القيم السوقية ومقياسين يعتمدوا على مستوى

الاستحقاقات، وركزت الدراسة على خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة نظراً لدور مجلس الإدارة في التصديق على القرارات التنظيمية والتشغيلية ومتابعة أداء الإدارة التنفيذية وطلب الاستشارات وتوفير الخبرات الخارجية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل آلية مجلس الادارة يؤدي إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، وأن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد أهم خصائص النظام المحاسبي التي يمكن أن تساعد مجلس الإدارة في الحد من التكاليف الناتجة عن مشاكل الوكالة .

بينما استهدفت دراسة (Chi et al., 2009) اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وتم قياس التحفظ المحاسبي وفقا لدراسة (Khan and Watts 2007) ، وتم اختبار آليات الحوكمة التالية: هيكل الملكية، وكفاءة أعضاء مجلس الادارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي ، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع الطلب على التحفظ المحاسبي كلما زادت مشاكل الوكالة ، كما توصلت إلى أن الشركات التي تتميز بهيكل ضعيف لتطبيق قواعد الحوكمة تميل إلى ممارسة أساليب محاسبية أكثر تحفظاً، وأن التحفظ المحاسبي يقلل من مشاكل الوكالة ، ووفقا لما سبق فان التحفظ يعد بديل لآليات الحوكمة ، ولكن أكدت الدراسة على انه يجب أخذ هذه النتيجة بحذر حيث أن هذه العلاقة قد تختلف من دولة لأخرى .

هدفت دراسة (Lim, R., 2011) إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي الموجود في التقارير المالية للشركات الأسترالية، وتم اختيار خمسة آليات لحوكمة الشركات وهم : عدد المديرين المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد أعضاء المجلس ، وعدد المديرين المستقلين في لجان المراجعة، وتوظيف مكتب مراجعة خارجي ، وما إذا كان هناك فصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وتكونت عينة الدراسة من ١٠٠٨ شركة لعام ١٩٩٨ و١٠٤٢ لعام ٢٠٠٢، وعند اختبار آليات الحوكمة كلاً على حده وجد أن نسبة المديرين المستقلين في المجلس والفصل بين المدير التنفيذي ومدير مجلس الإدارة يرتبطان ارتباطا ضعيفا مع التحفظ المحاسبي، ومن ناحية أخرى فان عدد أعضاء المجلس وعدد المديرين المستقلين في لجان المراجعة لا يؤثروا على التحفظ المحاسبي، بينما توجد علاقة ضعيفة بين الاستعانة بمكاتب مراجعة خارجية والتحفظ المحاسبي .

هدفت دراسة (شاهين، ٢٠١١) إلى اختبار العلاقة بين مجموعة من الصفات والخصائص المميزة لتطبيق حوكمة الشركات في المنشأة (ومنها : استقلالية مجلس الإدارة ، وعدد أعضاء المجلس ، وخبرة المراجع الخارجي ، والفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير العام للشركة) وبين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة كما تناولت الدراسة بالتحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالتحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات وكذلك تطرقت الدراسة لتفسير أسباب التعارض في نتائج الأبحاث والدراسات السابقة التي تربط بين تطبيق حوكمة الشركات في المنشأة والأداء المالي والاقتصادي للمنشاة ، ولقد طبقت الدراسة على ٥٦ شركة في عام ٢٠٠٢ و٥٣ في عام ٢٠٠٦، وقد تم استبعاد المنشآت المالية من عينة الدراسة، واستخدمت الدراسة ثلاثة نماذج لقياس التحفظ المحاسبي وهم ؛ نموذج (Basu, 1997) ونموذج (Beaver and Ryan 2000) ونموذج (Ball and Shivakumar, 2005) ، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الادارة والفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير العام للشركة لهما بعض التأثير في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة، وعلى الجانب الآخر فلا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين حجم المجلس وتطبيق أساليب محاسبية متحفظة، أما فيما يتعلق بخبرة المراجع الخارجي فإن الدراسة أثبتت وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين خبرة المراجع الخارجي ومستوى التحفظ المحاسبي .

كما هدفت دراسة (Ahmed and Henry, 2012) إلى اختبار العلاقة بين التطبيق الاختياري لآليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي لعينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالي، واستخدمت الدراسة أربعة مقاييس لقياس التحفظ المحاسبي، وقد تم اختبار ثلاث آليات لحوكمة الشركات وهم؛ استقلالية مجلس الادارة، وعدد أعضاء المجلس، واستقلالية لجنة المراجعة، كما استخدمت الدراسة أربعة مقاييس لقياس التحفظ وهم نموذج (Givoly and Hayn, 2000) ونموذج (Basu, 1997) ونموذج (Beaver and Ryan, 2000) ونموذج (Ball and Shivakumar, 2005) ، وتوصلت الدراسة إلى أن تشكيل لجنة المراجعة وزيادة استقلالية مجلس الإدارة وتقليل عدد أعضاء المجلس يرتبطون ارتباطاً طردياً مع التحفظ المحاسبي غير المشروط، فالنتائج تؤكد أن الشركات التي تطبق آليات الحوكمة بشكل سليم وكفئ تستخدم التحفظ المحاسبي غير المشروط كأداه رقابية .

بينما هدفت دراسة (Leventis et al., 2013) إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي بالتطبيق على القطاع المصرفي في الولايات المتحدة، فقامت الدراسة باختبار ما إذا كانت البنوك التجارية التي لديها هيكل حوكمة فعال تقوم بعمل تقارير مالية متحفظة ، وتم قياس تطبيق آليات الحوكمة من خلال مؤشر وضعته Risk Metrics Group ، وطبقت الدراسة على البنوك التجارية الأمريكية المدرجة في البورصة وذلك خلال الفترة من٢٠٠٣ الى ٢٠٠٩، وقد تم اختبار الآليات التالية لحوكمة الشركات وهم ؛ مدى فعالية هيكل مجلس الإدارة ، ومدى فعالية هيكل المراجعة ، ومدى فعالية مكافآت مجلس الادارة والادارة التنفيذية وهيكل الملكية ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي لديها مجلس إدارة ولجان مراجعة فعالة تمارس التحفظ المحاسبي بشكل كبير، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كلاً من مكافآت مجلس الادارة والادارة التنفيذية وسياسات الملكية وبين التحفظ المحاسبي، كما توصلت الى أن التحفظ يكمل حوكمة الشركات في تسهيل التعاقدات وحل مشاكل الوكالة الموجودة في البنوك أكثر من المنشآت غير المالية الأخرى .

ومن خلال تحليل الباحثة للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلى :

- قامت العديد من الدراسات بالاهتمام بكل من التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات ، وذلك لحل مشاكل الوكالة في المنشآت غير المالية، ولكن تظهر هذه المشاكل بشكل أكبر في المؤسسات المالية (البنوك) ، ولقد وجد ندرة في الدراسات التي قامت بالتطبيق على المؤسسات المالية وخاصة القطاع المصرفي في مصر، ونتيجة لذلك سوف تقوم الباحثة بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات بالتطبيق على البنوك المصرية .
- اهتمت الكثير من الدراسات بآلية مجلس الإدارة كأداة هامة من أدوات حوكمة الشركات وبيان تأثيرها الفعال على التحفظ المحاسبي، وبالتالي سوف تقوم الباحثة بالاهتمام بخصائص هذه الآلية .

وفي ضوء ما سبق تهدف الباحثة إلى اختبار أثر خصائص مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على هذا القطاع .

الدراسة التطبيقية :

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة ، حددت الباحثة مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع البنوك

المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال فترة الدراسة والبالغ عددها ٤٠ بنك ، والتي تشمل بيانات مالية فعلية لقطاع مستعرض Cross Section على مدار سلسلة زمنية Time Series تمتد لخمسة سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠١٢ وتنتهي في عام ٢٠١٦، كما قامت الباحثة بانتقاء مفردات العينة وفقاً لأسلوب العينة التحكمية، على أن يحكم اختيار البنوك التي تتضمنها عينة البحث الشروط التالية خلال فترة الدراسة :

- أن يكون البنك من البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .
- أن تتوافر كافة البيانات المالية الربع سنوية اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية وبصفة منتظمة خلال فترة الدراسة .
- أن يتم توحيد عملة إعداد القوائم المالية الربع سنوية لجميع البنوك داخل عينة الدراسة لتكون بالعملة المحلية (الجنيه المصرى) .

ووفقاً لهذه الشروط فقد بلغ إجمالي حجم البنوك الممثلة في عينة الدراسة ١٣ بنكاً على مدار خمس سنوات فبلغ العدد الإجمالي لعدد لمشاهدات ٦٥ مشاهدة، وطبقًا لنظرية النهاية المركزية فكلما زادت حجم العينة كلما كانت ممثلة للمجتمع بشكل أفضل وكانت قياساتها أدق (المحلاوى ، ٢٠٠٩، ص ٢٤٩) ، لذا فقد قامت الباحثة بزيادة حجم العينة عن طريق استخدام البيانات الربع السنوية بدلاً من البيانات السنوية لبنوك العينة (١٣ بنك) على الخمس سنوات ليصبح إجمالي المشاهدات ٢٦٠ مشاهدة (٥ سنوات × ٤ أرباع في السنة) بدلاً من ٦٥ مشاهدة .

نماذج قياس متغيرات الدراسة :

يمكن عرض طرق قياس متغيرات الدراسة في الجدول رقم (١) التالى :

جدول (١)

طرق قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات		قياس المتغيرات	مصدر البيانات
اسم المتغير	رمز المتغير		
أولا : المتغير التابع			
مستوى التحفظ المحاسبي	MTB_{it}	$MTB_{it} = \frac{MV_{it}}{BV_{it}}$ حيث إن: MV_{it} = القيمة السوقية لحقوق الملكية للبنك i خلال الفترة الزمنية t، والتي تساوي (عدد الأسهم × سعر إغلاق السهم) BV_{it}= القيمة الدفترية لحقوق الملكية للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	القوائم المالية المستقلة الربع سنوية
ثانيا : المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الادارة في القطاع المصرفي)			

خصائص مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	$BSIZE_{it}$	$BSIZE_{it} = BNo_{it}$ حيث إن: BNo_{it}= عدد اعضاء مجلس الادارة للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	هيكل المساهمين
	استقلالية مجلس الإدارة	$BIND_{it}$	$BIND_{it} = \frac{\mathrm{NonEx_{it}}}{Total_{it}}$ حيث إن: $\mathrm{NonEx_{it}}$ = عدد الأعضاء الغير تنفيذيين للبنك i خلال الفترة الزمنية t. $Total_{it}$ =إجمالي أعضاء مجلس الادارة للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	
	ازدواجية دور المدير التنفيذي	$DUAL_{it}$	$DUAL_{it} = \begin{cases} 1 & \text{في حالة الفصل} \\ 0 & \text{غير ذلك} \end{cases}$ وذلك للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	
ثالثا : المتغيرات الضابطة				
القوائم المالية المستقلة الربع سنوية	حجم المنشأة	$SIZE_{it}$	$SIZE_{it} = \ln TA_{it}$ حيث إن: TA_{it}= إجمالي الاصول للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	
	نسبة الرفع المالي (المديونية)	LEV_{it}	$LEV_{it} = \frac{TL_{it}}{TA_{it}}$ حيث إن: TL_{it} = إجمالي الالتزامات للبنك i خلال الفترة الزمنية t. TA_{it} = إجمالي الاصول للبنك i خلال الفترة الزمنية t.	

المصدر : إعداد الباحثة

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفروض :

أ. طرق اختبار الفروض:

- **اختبار فرض الدراسة الأول :**

يتم اختبار فرض الدراسة الأول باستخدام اختبار Student- T لعينة واحدة عند مستوى معنوية ٥% .

- **اختبار فرض الدراسة الثانى :**

ستقوم الباحثة بالاعتماد على أسلوب تحليل انحدار البيانات الزمنية المقطعية Panel Data Regression Analysis (PDRA) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية Rondom effects Model (REM) لاختبار فرض الدراسة الثاني وفروضه الفرعية في ضوء ما ورد في غالبية الدراسات السابقة المهتمة باختبار أثر خصائص مجلس الادارة على مستوى التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية ، ولذلك فقد قامت الباحثة بتوصيف نماذج الاختبار التالية لاختبار ذلك الأثر .

نموذج اختبار فرض الدراسة الثانى :

يبنى على أن مستوى التحفظ المحاسبي (مقاساً بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MTB) يعد دالة في كل من متغيرات آلية مجلس الادارة المتمثلة في ثلاثة متغيرات وهى (حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي) بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة، فمن خلاله يمكن للباحثة اختبار الفروض الفرعية المتشعبة منه وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية :

مستوى التحفظ المحاسبي = دالة (متغيرات آلية مجلس الادارة + المتغيرات الضابطة)

وبذلك أمكن صياغته على النحو التالي :

$$MTB_{it} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 BIND_{it} + \beta_3 DUAL_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

MTB_{it} = مستوى التحفظ المحاسبي للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

$BSIZE_{it}$ = حجم مجلس الإدارة للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

= استقلالية مجلس الإدارة للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

$BIND_{it}$

= ازدواجية دور المدير التنفيذي للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

$DUAL_{it}$

$SIZE_{it}$ = حجم الشركة للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

LEV_{it} = نسبة الرفع المالي للبنك i خلال الفترة الزمنية t.

ε_{it} = حد الخطأ العشوائي مركب لكل من الأخطاء الزمنية والمقطعية

الإحصاءات الوصفية :

يعرض الجدول رقم (٢) بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج اختبارات الفروض واللازمة لإظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات التي تشملها البنوك عينة الدراسة بالإضافة الى معرفة كيفية توزيع قيم المشاهدات المختلفة فيما بينها .

جدول (٢)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
MTB	260	.037122789623438	22.021129760650030	2.105535555993188	4.009155102402747

Size	260	22.258432286970677	26.312548959999802	24.047951595862270	.801938857156520
Lev	260	.050540387596032	1.056089582526970	.844575335061697	.210067447950484
DUAL	260	0	1	.38	.487
BSIZE	260	5	15	10.62	2.751
BIND	260	.533333333333333	.928571428571429	.812000937097091	.086620114271607

وبإمعان النظر فيما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة، يمكن إبراز مجموعة الملاحظات التالية :

- نجد أن إجمالي عدد المشاهدات ٢٦٠ مشاهدة، وتتراوح قيمة المتغير MTB الخاص بمستوى التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية خلال فترة الدراسة بين (٠.٠٣٧و ٢٢.٠٢) تقريباً وذلك بمتوسط قدرة ٢.١١ وبانحراف معياري يبلغ ٤.٠١ تقريبا مما يشر الى وجود تحفظ محاسبي على مستوى البنوك في فترة الدراسة، حيث أن (مؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية >١).
- وجود ٩٩ مشاهدة بنسبة ٣٨ % من إجمالي المشاهدات في عينة الدراسة الحالية أظهرت أنه يوجد فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب)، وذلك يعنى عدم وجود ازدواجية في تولى شخص واحد فقط للمنصبين، كما يشير الى عدم التزام غالبية بنوك عينة الدراسة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، وقواعد البنك المركزي المصري.
- يوجد ازدواجية في الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) وذلك بنسبة ٦٢% من إجمالي المشاهدات أي حوالى ١٦١ مشاهدة .
- يتبين أن متوسط عدد أعضاء مجلس الادارة حوالى ١١ عضو بمدى يتراوح بين ٥ الى ١٥ عضو وذلك بانحراف معياري قدرة ٢.٧٥ عضو .
- تبين أن نسبة عدد المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة يبلغ قدرة ٨١.٢% بمتوسط حوالى ٩ أعضاء تقريبا ويبلغ انحرافه المعياري ٢.٣٢ (لم يتم إدراجها بالجدول السابق حيث تم قياسها من قبل الباحثة من خلال بيانات الدراسة) ، وهذا يعد مؤشراً على الدور الرقابي لمجالس إدارات البنوك المسجلة بالبورصة المصرية، وهذا يظهر مدى التزام معظم بنوك عينة الدراسة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، وقواعد البنك المركزي المصري فيما يختص بضرورة أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين في البنك .
- نجد أن حجم المنشأة ونسبة الرفع المالي (Lev, Size) كانت تتراوح قيمهما بين (٢٢.٢٦ و ٢٦.٣١) و(٠.٠٥١ و١.٠٦) تقريباً على التوالي، بينما بلغ المتوسط لهما بالترتيب (٢٤.٠٥ و ٠.٨٤) تقريبا وبتشتت قدره (٠.٨٠و ٠.٢١)على الترتيب

- **نتائج اختبار الفرض الأول :**

تناول الجدول رقم (٣) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية حيث أظهرت النتائج أن هذه النسبة قد بلغت في المتوسط ٢.١ وهذه النسبة اكبر من الواحد الصحيح أي يوجد تحفظ محاسبي بالتقارير المالية .

جدول (٣)

وصف المتغير التابع التحفظ المحاسبي

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MTB	260	2.105535555993188	4.009155102402747	.248637244526748

كما يوضح الجدول (٤) التالي النتائج التي حصلنا عليها عند اجراء اختبار T لعينة واحدة بوضع الفروض التالية:

$$H_0: MTB = 1$$

$$H_1: MTB > 1$$

جدول (٤)

اختبار T للفرض الأول

One-Sample Test							
	Test Value = 1						
	T	df	Sig. (2-tailed)	Sig. (1-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
MTB	4.446	259	.000	.000	1.105535556	.615927658043	1.59514345394

يظهر في هذا الجدول أن قيمة إحصائي الاختبار قدرها ٤.٤٤٦ وهو قيمة T المحسوبة لإحصائي الاختبار بدرجات الحرية تساوى ٢٥٩ درجة حرية وأن مستوى معنوية الاختبار سواء كان طرفين أو طرف واحد تقترب من الصفر وهى قيمة اقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ بالتالي يمكننا **رفض الفرض العدمي** للفرض الأول وقبول الفرض البديل بمعنى أنه يوجد مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

نتائج اختبار الفرض الثاني

يظهر الجدول رقم (٥) أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R-square تساوي ٠.٥٤٣١ والتي تشير الى أن المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة ساهمت في تفسير نسبة ٥٤.٣١% من اجمالي التغيرات الحادثة للمتغير التابع، كما وجد أن قيمة معامل الارتباط تساوى ٠.٧٤٢٩ وهذا يدل على وجود تأثير طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمتغير التابع .

جدول (٥)

نتائج نموذج التأثيرات العشوائية للفرض الثاني

Dependent Variable: MTB

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/25/18 Time: 07:28
Sample: 2012Q1 2016Q4
Periods included: 20
Cross-sections included: 13
Total panel (balanced) observations: 260
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.362982	4.256375	-1.729872	0.0849
BIND	1.068642	0.281782	3.792442	0.0002
BSIZE	-0.157471	0.062227	-2.530591	0.0120
DUAL	-0.201215	0.455987	-4.412735	0.0000
LEV	-17.84814	1.082760	-16.48393	0.0000
SIZE	1.129352	0.165890	6.807845	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.793539	0.3543
Idiosyncratic random	1.071188	0.6457

Weighted Statistics

R-squared	0.551962	Mean dependent var	0.608431
Adjusted R-squared	0.543143	S.D. dependent var	1.592276
S.E. of regression	1.076239	Sum squared resid	294.2058
F-statistic	62.58328	Durbin-Watson stat	0.791125
Prob(F-statistic)	0.000000		

ويظهر الجدول رقم (٥) أن نموذج انحدار متغير مستوى التحفظ المحاسبي على متغيرات خصائص مجلس الادارة له درجة معنوية كبيرة حيث أن مستوى المعنوية يقترب من الصفر وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ مما يدل على معنوية نموذج الانحدار .

في ضوء ما سبق، يتم رفض فرض العدم الثاني القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة وقبول الفرض البديل .

وتظهر نتائج الجدول رقم (٥) التالي :

١. مقدار مقدر (β_1) بالنسبة لمتغير حجم مجلس الإدارة في النموذج تأخذ قيمة سالبة جوهرية، حيث كانت قيمة اختبار (T) تساوى -٢.٥٣بمستوى معنوية $(Sig. = 0.012 < \alpha = 0.05)$ حيث $Sig. = 0.012$ قيمته أقل من مستوى معنوية ٠.٠٥ وتجدر الاشارة الى ان قيمة المقدر β_1 = -٠.١٥٧٥ تعبر عن معامل انحدار المتغير المستقل حجم مجلس الادارة بآلية مجلس الادارة

(BSIZE) على المتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي ويفسر ذلك على ان التغير الحادث في عدد أعضاء مجلس الإدارة بمقدار عضو واحد فقط سيؤدى ذلك لانخفاض نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مستوى التحفظ المحاسبي) بمقدار ٠.١٥٧٥. ويتضح مما سبق انه يتم **رفض الفرض العدمي الفرعي الأول** القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

٢. بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة نلاحظ أن مقدار المقدار (β_2) يأخذ قيمة طردية جوهرية، حيث كانت قيمة اختبار (**T**) تساوى ٣.٧٩٢ بمستوى معنوية $Sig. = 0.0002$ حيث $(Sig. = 0.0002 < \alpha = 0.05)$ قيمته أقل من مستوى معنوية ٠.٠٥ وتجدر الاشارة الى ان قيمة المقدر β_2 = ١.٠٦٨٦ تعبر عن معامل انحدار المتغير المستقل استقلالية مجلس الادارة بآلية مجلس الادارة (BIND) على المتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي ويتم تفسير ذلك على ان التغير الحادث في نسبة استقلالية مجلس الإدارة بمقدار وحدة واحدة فقط سيؤدى لارتفاع نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مستوى التحفظ المحاسبي) بمقدار ١.٠٦٨٦، ويتضح مما سبق انه يتم **رفض الفرض العدمي الفرعي الثاني** القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

٣. أما بخصوص متغير ازدواجية دور المدير التنفيذي نلاحظ أن مقدار المقدر (β_3) يأخذ قيمة سالبة جوهرية، حيث كانت قيمة اختبار (**T**) تساوى- ٤.٤١٢٧ بمستوى معنوية $Sig. = 0.0000$ حيث $(Sig. = 0.0000 < \alpha = 0.05)$ قيمته أقل من مستوى معنوية ٠.٠٥ وتجدر الاشارة الى أن قيمة المقدر β_3 = - ٠.٢٠١٢ تعبر عن معامل انحدار المتغير المستقل ازدواجية دور المدير التنفيذي بآلية مجلس الادارة (DUAL) على المتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي ويتم تفسير ذلك على انه في حالة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) في متغير ازدواجية دور المدير التنفيذي سوف يؤدى الى انخفاض نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مستوى التحفظ المحاسبي) بمقدار ٠.٢٠١٢. في ضوء ما سبق يتضح بانه يتم **رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث** القائل أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي .

١. وجود مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

٢. توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الادارة ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (Ahmed and Henry, 2012; Boussaid et al, 2015) ، وترى الباحثة أن هذه العلاقة العكسية ترجع إلى أن المجالس صغيرة الحجم قد تكون أكثر فاعلية في الرقابة واتخاذ القرارات من المجالس

كبيرة الحجم وذلك راجع إلى سهولة التنسيق فيما بين الأعضاء في المجلس والذي بدوره قد يؤدي إلى استخدام ممارسات محاسبية متحفظة .

٣. توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Yunos, et al., 2013; Elshandidy and Hassanein, 2014)، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة والتي تفترض أن التحفظ المحاسبي يعتبر أداه هامة في مساعدة المديرين للحد من تكاليف الوكالة والعقود، حيث يحد مجلس الادارة المستقل من الغش في القوائم المالية وإدارة الأرباح ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي .

٤. توجد علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتفق تلك النتيجة مع نتيجة دراسة (Chi et al, 2009) ، ولكن جاءت تلك النتيجة على النقيض من دراسة كل من (شاهين ، ٢٠١١؛ مليجي ، ٢٠١٤) ، حيث أن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يؤدي إلى زيادة فاعلية المجلس في الاشراف على الادارة التنفيذية، وبالتالي تقل ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة في تطبيق ممارسات محاسبية متحفظة، ولكن ترى الباحثة أن هذه النتيجة العكسية جاءت تدعم وجهة النظر التي ترى أن الجمع بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي يسهم في تحقيق مبدأ توحيد القيادة، مما يحد من التعارض المتعلق بتبادل المعلومات بين أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين للبنك، ولذا فان الجمع بين المنصبين، يمكن أن يخفف من حدة المشاكل التي قد تنشأ نتيجة انفصال الملكية عن سلطة توجيه القرار، والتي من أهمها الممارسات الانتهازية للإدارة التنفيذية والمتعلقة بإدارة الارباح، مما يؤدي الى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي (أبو سالم، ٢٠١٧، ص ١١٣) .

١. هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في مجلس الإدارة لكي يقوم بدوره الرقابي بشكل كفء .
٢. هناك ارتفاع في مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك المقيدة ببورصة الأوراق المالية .
٣. هناك تأثير طردي قوي لخصائص مجلس الادارة ومستوى التحفظ المحاسبي .

التوصيـــــــات :

١. ضرورة تحقق الجهات الرقابية من التطبيق الحقيقي لمبادئ حوكمة الشركات من جانب إدارة البنك وعدم الاكتفاء باستيفاء البنوك بالمتطلبات الشكلية .
٢. على المستثمرين فهم مدى أهمية تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة وذلك لأن التحفظ المحاسبي يحمي أموال المستثمرين من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تقييد الادارة من القيام بالاعتراف الفوري بالمكاسب المتوقعة والمبالغة في تقييم الأصول، وهو ما يؤدي إلى نقل جزء من ثروتهم إلى الإدارة والتي لا يمكن استردادها فيما بعد .

٣. يجب عدم المبالغة في تطبيق التحفظ المحاسبي مما يضر بالمنشأة وذلك لاعتقاد المساهمين بأنهم يستثمرون أموالهم في منشأة لا تحقق أرباح كبيرة مما يجعله لا يعرف مدى قيمة أسهمه والتصرف فيها بأقل من قيمتها واتخاذ قرارات في غير مصلحته .

٤. ضرورة التأكد من أن البنوك تقوم بإنشاء موقع الكتروني تنشر فيه تقاريرها المالية والأحداث الهامة التي تمر بها، وأن تلك البيانات في شكل سلسلة زمنية، وذلك لكي يتمكن المستثمرون والباحثون وغيرهم من المهتمين بالبنوك من تقييم أدائهم بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات .

المقترحات البحثية المستقبلية :

١. دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على قيمة المنشأة بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري .

٢. دراسة أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار وجودة التقارير المالية .

٣. دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية وبين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان .

٤. دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على شركات التأمين .

٥. دراسة أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على كفاءة عقود الدين .

المراجـــع

١. أبوبكر ، زمزم أحمد (٢٠١١) ، سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

٢. أبوسالم ، سيد سالم محمد (٢٠١٧) ، التأثيرات المباشرة والوسيطة بين حوكمة الشركات ، جودة الأرباح ، والأداء المالي " دراسة إمبريقية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

٣. حسين ، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٣) ، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

٤. حمد ، صلاح الدين محسن صلاح الدين (٢٠١٦) ، دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأتعاب مراقب الحسابات في بيئة الأعمال المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة كفرالشيخ .

٥. راشد ، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠) ، دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية) ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

٦. شاهين ، محمد أحمد (٢٠١١) ، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ص ص ٤٢٣-٤٧٨ .

٧. عبدالرحمن ، أميرة مهدي حسنين (٢٠١٢) ، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات الحديثة للفكر المحاسبي وأثره على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس

٨. غنيمي ، سامي محمد أحمد (٢٠١٣) ، مدى ايجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال : دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد الثاني ، ص ص ٢٣٣-٢٨٧ .

٩. قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن تعليمات حوكمة البنوك ، متوفر على الموقع التالي :

http://www.cbe.org.eg

١٠. المحلاوي ، مرفت (٢٠٠٩) ، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي (تطبيقات احصائية باستخدام برنامج EXCEL وبرنامج SPSS) ، الناشر : مكتبة الإيمان الحديثة .

١١. محمد ، أمجد حسن عبد الرحمن (٢٠١٢) ، أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص ص ٦٠١-٧١٧ .

١٢. محمد ، حسناء عطية حامد (٢٠١٤) ، التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية : دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

١٣. مركز المديرين المصري (٢٠١٦) ، الدليل المصري لحوكمة الشركات ، الإصدار الثالث ، متوفر على الموقع التالي : **http://www.eiod.org/default_AR.aspx**

١٤. مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤) ، " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دليل من البيئة المصرية" المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ١ ، المجلد الأول ، ص ص ٢٤٦-٣٠٤ .

15. Ahmed, A. S. and S. Duellman (2007), Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis, Journal of Accounting and Economics, Vol. 43 No. 2.PP. 411-437.
16. Ahmed, K. and D. Henry (2012), Accounting conservatism and voluntary corporate governance mechanisms by Australian firms, Accounting and Finance, Vol. (52), Iss. (3).PP. 631-662.
17. Alzoubi, E. S. S. and M. H. Selamat (2012), The effectiveness of corporate governance mechanisms on constraining earning management: literature review and proposed framework, International Journal of Global Business, Vol. (5), No (1).PP. 17-35.
18. Bandyopadhyay, S. P., et al. (2010), Accounting Conservatism and the Temporal Trends in Current Earnings' Ability to Predict Future Cash Flows versus Future Earnings: Evidence on the Trade□off between Relevance and Reliability, Contemporary Accounting Research, Vol. 27, No. 2.PP. 413-460.
19. Basel Committee on Banking Supervision (2010), Principles for enhancing corporate governance. Available at: http://www.bis.org.
20. Basu, S. (1997), The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol. (24), No (1).PP. 3-37.
21. ——————— (2009), Conservatism research: Historical development and future prospects, China Journal of Accounting Research, Vol. 2 No 1.PP. 1-20.
22. Bliss, J, H., (1924), Management Through Accounts, New York, NY: The Ronald Press Co.
23. Boussaid, N., et al, (2015), Corporate Board Attributes and Conditional Accounting Conservatism: Evidence from French firms, Journal of Applied Business Research, Vol. (31), No. (3). PP. 871-890.
24. Chi, W., et al. (2009), What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective, Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol. (5), Iss. (1).PP. 47-59.
25. Ditchkus,V.L., (May, 2006), The Role Of Conservatism In Loan Loss Provisioning, A Dissertation, University Of Phoenix.
26. Elshandidy, T. and A. Hassanein (2014), Do IFRS and board of directors' independence affect accounting conservatism?, Applied Financial Economics, Vol. 24, No. 16. PP. 1091-1102.
27. Financial Accounting Standards Board (1980), Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No. 2: Qualitative characteristics of accounting information, FASB, Norwalk, CT, May.

28. Financial Accounting Standards Board (2010), Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting.
29. García Lara, J. M., et al. (2014), Information consequences of accounting conservatism, European Accounting Review, Vol. 23, No. 2.PP. 173-198.
30. Givoly, D. and C. Hayn (2000), The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?, Journal of Accounting and Economics, Vol. 29 No. 3.PP 287-320.
31. Grove, H., et al. (2011), Corporate governance and performance in the wake of the financial crisis: Evidence from US commercial banks, Corporate Governance: An International Review, Vol. (19), No (5). PP. 418-436.
32. Holm, C. and F. Schøler (2010), Reduction of asymmetric information through corporate governance mechanisms–The importance of ownership dispersion and exposure toward the international capital market, Corporate Governance: An International Review, Vol. (18), No (1). PP. 32-47.
33. Hui, K. W., et al. (2009), The impact of conservatism on management earnings forecasts, Journal of Accounting and Economics, Vol. 47, No. 3. PP. 192-207.
34. Iatridis, G. E. (2011), Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism, International Review of Financial Analysis, Vol. 20, No. 2. PP. 88-102.
35. International Accounting Standards Board (2010), The Conceptual Framework for Financial Reporting.
36. ——————— (2015), Exposure Draft Conceptual Framework for Financial Reporting.
37. Jerab, D. A. (2011), The Effect of Internal Corporate Governance Mechanisms on Corporate Performance, Available at: http://www.ssrn.com.
38. Kikhia, H. Y. (2014), Board Characteristics, Audit Committee Characteristics, and Audit Fees: Evidence from Jordan, International Business Research, Vol. (7), No.(12). PP. 98-110.
39. LaFond, R. and R. L. Watts (2008), The information role of conservatism, The accounting review, Vol. 83, No. 2 PP. 447-478.
40. Lara, J. M. G., et al. (2009), Accounting conservatism and corporate governance, Review Of Accounting Studies, Vol. (14), Iss.(1). PP. 161-201.
41. Lee, J. (2011), The Role of Accounting Conservatism in Firms' Financial Decisions, A Dissertation, Northwestern University.

42. Leventis, S., et al, (2011), Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks, Journal of Financial Services Research, Vol. 40, No. 1-2. PP. 264-286.
43. ———————, (May, 2013), "Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence from the Banking Industry", Corporate Governance: An International Review, Vol. (21), Iss (3).PP. 264-286.
44. Liang, Q., et al, (2013), Board characteristics and Chinese bank performance, Journal of Banking and Finance, Vol (37), No (8). PP. 2953-2968.
45. Lim, C. Y., et al. (2014), Bank accounting conservatism and bank loan pricing", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 33, No. 3. PP. 260-278.
46. Lim, R. (2011). Are corporate governance attributes associated with accounting conservatism?, Accounting and Finance, Vol. (51), Iss (4). PP. 1007-1030.
47. Lin, Z. J. and F. Chen (1999), Applicability of the conservatism accounting convention in China: Empirical evidence, The International Journal of Accounting, Vol. 34 No. 4. PP. 517-535.
48. Nichols, D. C., et al. (2009), Publicly traded versus privately held: implications for conditional conservatism in bank accounting, Review of Accounting Studies, Vol. 14, No. 1. PP. 88-122.
49. Parthasarathy, K., (April, 2010), Corporate Governance, Conservatism and the Agency Problem, A Dissertation, University of Houston.
50. Peters, G. T. and K. B. Bagshaw (2014), Corporate governance mechanisms and financial performance of listed firms in Nigeria: A Content Analysis, Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics, Vol. (1), No (2). PP.103-128.
51. Watts, R. L. (2003-a), Conservatism in accounting part I: Explanations and implications, Accounting horizons, Vol. (17), Iss (3) . PP. 207-221.
52. Yunos, R. M., et al. (2013), Board of Directors in Malaysian firms: Are they Strong Governance Tool?, Malaysian Accounting Review, Vol. 12 No. 2. PP. 115-140.